الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجمهوريون والديموقراطيون .. سباق المسافات الانتخابية

د. عماد مؤيد
باحث سياسي

غالبا ما تمثل السياسة الخارجية في النظام الاميركي مؤشرا انموذجيا يمكن استخدامه لقياس واقع الجدل السياسي في هذا النظام على اعتبار انه من غير الممكن تصريف الشؤون الخارجية لدولة تمتد مصالحها على العالم أجمع من دون ان تثار التساؤلات والشكوك حول سلامة الاسلوب المعتمد لذلك، وعلى هذا المنوال أصبح الجدل القائم بين المؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس ومؤسسة الرئاسة ممثلة بالبيت الأبيض بمثابة القاعدة وليس الاستثناء وهذا الجدل لا يثار عندما يكون هناك اخفاق في العمل السياسي الخارجي بل حتى في حالات النجاح على حد رأي (ادوارد والكر) الباحث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن.

ولعل الولايات المتحدة لم يسبق لها ان اختبرت جدلا محتدما حول السياسة الخارجية فرضتها قضية دولية مثلما هو الحال في الجدل الدائر بين الجمهوريين والديموقراطيين حول القضية العراقية، وقد يعتقد المتابع للشأن الأميركي ان الديموقراطيين لا يشاركون الجمهوريين اهتمامهم بالقضية العراقية وأن أقصى ما يطمحون اليه هو الخروج بأسرع وقت من العراق حتى ولو تسبب القرار بانهيار تام للدولة العراقية الوليدة، وهنا يستلزم الامر التوقف قليلا للتأكيد على فكرة ان التباعد الموجود بين الفريقين في واشنطن هو بسبب من اختلاف في الرؤى السياسية لالية الحل اذ لا يؤمن الديموقراطيين بسلامة الاستراتيجية الحالية التي يعتمدها البيت الابيض والتي يطلب من الكونغرس دعمها وتمويلها بدلا من انتقادها، وهنا يكون السؤال كيف يرى الديموقراطيون اسس الحل السياسي المفترض اعتماده في العراق؟

قبل انتخابات الكونغرس في العام الماضي لم يكن الديموقراطيون يجهرون صراحة بانتقاداتهم اللاذعة للاسلوب المعتمد في ادارة الحرب على الارهاب في العراق وكيفية التعامل مع الفرقاء السياسيين الا ان الامر اختلف مع تبلور موازين جديدة في أروقة الكونغرس اذ أصبح الديموقراطيون لهم الغلبة في هذا المجلس وبامكانهم استخدام السلطة لازعاج الرئيس في القضايا المتعلقة باقرار القوانين وتمويل القوات العسكرية بما فيها الموافقة على موازنة الدفاع السنوية، وأولى مظاهر الافتراق في الرؤى السياسية تبدى مع تشكيل مجموعة دراسة العراق (Iraq study group)التي أصدرت تقريراً عرف بتقرير (بيكر- هاملتون) ورغم ان (جيمس بيكر) هو من أعمدة الحزب الجمهوري وتيار المحافظين الا ان (لي هاملتون) المشارك الرئيس الثاني في صياغة بنود التقرير هو ديموقراطي من ولاية (انديانا) بحيث تمكن الديموقراطيون من عرض برنامجهم السياسي لحل الازمة العراقية في هذا التقرير وتمثل هذا البرنامج في جملة توصيات قدمت للبيت الأبيض والرؤية التي يمكن الخروج بها من خلال قراءة هذه التوصيات هو ان الديموقراطيون يعتمدون استراتيجية الدبلوماسية الدولية في حل الازمة بدلا من الركون الى القوة المسلحة ويؤمنون ان الحل ليس في العراق بل على أطرافه من خلال فتح أبواب خلفية لمناطق الاحتقان في السياسة الخارجية الأميركية وهذا لا يتم الا من خلال مد قنوات حوار فعلية مع كل من ايران وسوريا باعتبارهما أكبر قوتين تملكان تأثيرا في الملف العراقي وربما أكثر من الولايات المتحدة نفسها.

ومن اجل ان يضع الديموقراطيون توصياتهم موضع التطبيق على أرض الواقع من دون ان ينتظروا الوقت ليقدم البيت الابيض على ذلك بادرت (نانسي بيلوسي) زعيمة الأغلبية الديموقراطية في مجلس النواب باجراء زيارة رسمية الى سوريا التقت خلالها الرئيس السوري وباسلوب دراماتيكي اوحت الى العالم ان الديموقراطيين مع مبدأ الحوار السياسي مع سوريا وليس الاستعداء العسكري أوالتهديد بفرض العقوبات والتلويح بالمحكمة الدولية-اللبنانية، والجمهوريون لم يهملوا التوصيات بشكل كلي بل فضلوا التعامل معها وفق منطقهم الخاص، فالرؤية الجمهورية موقنة بقدرة الاستراتيجية العسكرية في احداث تغيير فعلي في العراق ونحو الأفضل لهذا اعلن البيت الابيض في مطلع العالم الحالي عن استراتيجيته الجديدة التي تمثلت في اجراء زيادة جديدة في عدد القوات الاميركية المتواجدة في العراق وهو خيار كان من المستبعد ان يقدم عليه الرئيس بوش قبل ذلك اضافة الى احلال الجنرال (بيترايوس) محل الجنرال (كايسي) كقائد عام لحاجة بوش الى (عسكري مطيع) يمكن ان يدافع عن سياسته دون ان يزعجه، ولم تتوقف الاستراتيجية الجديدة عند الشق العسكري فحسب بل كان لها شقا سياسيا تمثل في دعوة الحكومة العراقية الى رعاية مشروع المصالحة الوطنية كجزء اساسي لاقامة الحل بين الفرقاء من خلال معالجة جملة قضايا لم تزل تثير التباعد بين هؤلاء الفرقاء وهي الأسس الواجب اعتمادها في توزيع الثروات النفطية وقانون اجتثاث البعث ومراجعة الدستور اضافة الى مشكلة الكيانات المنحلة، وهذه القضايا وغيرها تم تضمينها في (١٨) هدفاً حيوياً أصبحت بمثابة البرنامج السياسي الرئيس للحكومة العراقية، ولعل هذا الحقائق توحي لنا أن الاستراتيجية الجديدة تؤمن بأن مساحة العمل تبدأ في العراق أولا وليس خارجه مثلما يفعل الديموقراطيون، فحتى مشروع الحوار مع سوريا وايران نجد أن الجمهوريين فضلوا فتح قنوات الاتصال من خلال المرور بالبوابة العراقية بحيث توحي جولات الحوار الجارية في قلب بغداد ان للعراق دور المنسق.

كانت هذه الخطوات التي اتخذها الجمهوريون اكثر ازعاجا للديموقراطيين الذين يرون في استمرارية الحرب من خلال زيادة القوات مجرد انفاق للمال دون نتائج أو اهداف فالحرب برأيهم اصبحت موجعة للولايات المتحدة فكلفتها حتى الآن في حدود ٤٠٠ بليون دولار وقد تزيد الى رقم خرافي بين ترليوني دولار وأربعة ترليونات بحساب نفقات الاعتناء بالجرحى من الجنود على مدى عقود مقبلة، واعتراض الديموقراطيين المستمر على استمرارية الوجود العسكري ليس بسبب هذه النفقات فحسب بل من احساسهم بان القوة المسلحة لا يمكن أن تسهم في حل الأزمة العراقية بل على العكس قد تضاعف من مشاعر العداء الداخلي وعلى حد رأي (باراك اوباما) –أحد مرشحي الحزب الديموقراطي للانتخابات الرئاسية القادمة- "ان وجود القوات الأميركية في العراق يعمل كمغناطيس جاذب لكل الارهابيين في العالم وأن الحل يكمن في الخروج المبكر من هذا البلد"، لهذا السبب احتج الديموقراطيون أمام الرئيس بوش عندما قدم تقريره الخاص بتقييم الوضع في العراق واستمسكوا بالحقائق الواردة في التقرير لتأكيد أن رؤيتهم هي الأصوب من خلال تقديم الدبلوماسية والاطار السياسي على الاستراتيجية العسكرية.

وثمة نقطة مهمة لابد من أن نذكرها بهذا الصدد وهي ان الديموقراطيين لا يؤمنون بقدرة الحكومة العراقية على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الجديدة فهم يرونها حكومة عاجزة لايمكنها أن تحقق مشروعا سياسيا وأن بقاء القوات الأميركية في العراق لا يقدم زخما أضافيا للعمل الداخلي بقدر ما يعمل على تراخي الأداء وضعف المبادرة فطالما أن الحكومة العراقية والفرقاء من مختلف الكتل السياسية يدركون أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تغادر بهذه السهولة وانها أصبحت ملتزمة برعاية العملية السياسية عندئذ لن يتوفر لهؤلاء الفرقاء أي حافز للعمل على تقليص مساحة الخلاف فيما بينهم والحل في نظر الديموقراطيين هو اعتماد خيار جدولة الانسحاب، وقد أشارت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الى أن الديموقراطيين يرون جملة مكاسب في خيار الانسحاب أهمها أنه سيقدم رسالة صادقة للفرقاء السياسيين في العراق أن الولايات المتحدة بعد أشهر معدودة لن تكون موجودة من أجل المساهمة في حل الخلافات وهو ما سيضطرهم للعمل على تحقيق اتفاق داخلي خصوصا في ظل عدم جاهزية القوات الأمنية على فرض النظام الامن والاستقرار في العراق وعدم وجود قوة عسكرية أخرى قادرة على ملء الفراغ، وربما هذا هو الهدف الأهم الذي يعتقد الديموقراطيون انه بالامكان تحقيقه من خلال اعتماد خيار الانسحاب الا أنه ليس بامكان احد التنبؤ بما سيؤول اليه المشهد السياسي في حال خروج مبكر للقوات الأميركية اذ من الممكن أن لا يتحقق الاتفاق الداخلي وتكون النهاية فرض كل فريق لسلطته على مساحة معينة من الأرض وهذا سيناريو لا يمكن لأحد ان يسقطه من التفكير.

وعدم واقعية الانسحاب من الناحية السياسية في الوقت الحاضر لا تكمن في التداعيات التي من الممكن أن يخلفها وراءه بل في مدى امكانية تحقيقه في غضون شهور معدودة كما يأمل الديموقراطيين فثمة مشكلة لوجستية تكتنف خيار الانسحاب، وزير الدفاع روبرت غيتس عبر عنها بقوله "الأمر لا يتعلق بالجنود وحدهم بل بملايين الأطنان من المعدات التي تعود للحكومة الأمريكية فضلاً عن أمور أخرى"، مسؤول رفيع في وزارة الدفاع كان أكثر صراحة من رئيسه. فقد أسر إلى "وكالة فرانس برس"، طالباً عدم كشف هويته، بأنه "إذا اضطررنا للرحيل بسرعة، فذلك قد يتضمن ترك القسم الأساسي من العتاد والتجهيزات في العراق"، لهذا يقول غيتس انها تتطلب سنة كاملة، فيما يجزم البعض من الجنرالات بأن الأمر يتطلب تسعة أشهر للانسحاب من دون معدات وسنتين للانسحاب مع المعدات، ولا نعتقد أن الديموقراطيين غافلون عن هذه الحقيقة بل هم على وعي تام بها أما اصرارهم على خيار الانسحاب في هذه الفترة فمرتبط بمكاسب انتخابية يحاولون استثمارها في الانتخابات الرئاسية القادمة فهم مدركين ان الناخب الاميركي اختار أن تكون لهم الاغلبية في الكونغرس من أجل اعادة الجنود الى وطنهم لذا يحاولون قدر الامكان توظيف هذا المناخ النفسي لمصلحتهم من خلال مخاطبة مطاليب الناخبين وهذا هو البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي من اجل العودة مرة اخرى للبيت الأبيض، أما بوش وفريقه الجمهوري فيعتمدون برنامجا معاكسا من خلال الترويج لفكرة ان ترك العراق في هذه الفترة الحرجة لن يتسبب بانتشار منظمات الارهاب في العراق فحسب بل أن الخروج سوف يفسر على أنه هزيمة لحقت بالقوة رقم واحد في العالم وهو ما يؤدي الى تمكين القاعدة من إقامة قواعد لها في العراق وأفغانستان وغزة ولبنان والصومال وحتى باكستان وان تستخدم هذه القواعد في المستقبل المنظور لـ"ضرب أمريكا في معقلها" الداخلي، وهذا ما شددت عليه خلاصة دراسات أجراها ١٦ مركزاً استخباريا تابعاً لمنظومة الاستخبارات المركزية الأمريكية وضمنها تقرير صدر أخيراً، اذا كلا الحزبين مرتبط ببرامج انتخابية متعاكسة يحاولان بها كسب الوقت وكسب الناخب معا.

الطفل العراقي ..ورأسمالية الحروب ..!

فارس كمال نظمي
باحث

أمتعني شاعر المعاني الخفية "رابندرانت طاغور" بحديثه الشفاف عن طفله:

(كم أتمنى أن أحتل مكاناً هادئاً في قلب طفلي.

إني أعلم أن لقلبه نجوماً تناجيه، وإن له سماءاً تطأطيء رأسها له وتمتّعه بسحبها القاتمة وأقواس قزحها.

كم أتمنى أن أقطع الطريق الذي يعبر عقل الأطفال لأسبر غوره وأعرف مداه. ذلك الطريق الذي لا معالم له ولا حدود).

وتعاطفت مع فيلسوف الطبيعة "جان جاك روسو" في نظرته التربوية العميقة:

(أنا لا يعنيني أن يكون مصير تلميذي الانضمام الى الجيش أو الكنيسة أو الاشتغال بالقانون. فالطبيعة تندبه قبل كل شيء للحياة الانسانية. والحياة هي المهنة التي أريد أن ألقنه اياها. وحين يتخرج من يدي، لن يكون جندياً أو قسيساً أو قاضياً، بل يكون إنساناً قبل كل شيء، بكل ما ينبغي أن يكون عليه الانسان!).

وأدهشتني صوفية "جبران خليل جبران" في مخاطبته للآباء والامهات:

(أولادكم ليسوا بأبنائكم
أولادكم أبناء وبنات تلهف الحياة لنفسها
ولقد أتوا من خلالكم ولكن ليس منكم
ربما تمنحونهم محبتكم، ولكن ليس أفكاركم
لأن أفكارهم ملك لهم).

وتأملتُ ممتناً لوائح حقوق الطفل الصادرة في القرن العشرين، ابتداءاً من (اعلان حقوق الطفل) في العام ١٩٢٣، ثم (اعلان جنيف) الذي تبلور عنه في العام ١٩٢٤، ومروراً بـ (الاعلان العالمي لحقوق الطفل) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٥٩، ثم اعلان العام ١٩٧٩ سنة دولية للطفل، ووصولاً الى العام ١٩٨٩ الذي صدرت فيه (اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمنت المادة (١٩) منها حماية الطفل من كل أشكال العنف والايذاء البدني والنفسي والاستغلال الجنسي وغيره، ووجوب اتخاذ الدولة الاجراءات الكفيلة بمنع ذلك، بما فيها تدخل القضاء.

فإلى أي حد كانت البشرية مخلصة لتعاليم فلاسفتها الاجتماعيين المتنورين، وللوائح القانونية التي وقعت عليها معظم دول العالم؟

يعيش في الهند وحدها اليوم ما يقارب (١١) مليون طفل في الشوارع، وإن هناك (٢٠٠) ألف طفل مشرد في البرازيل، فيما يعيش (٦٠٠) ألف طفل في شوارع موسكو دون مأوى. وهناك ما يقرب من (٥٠) مليون شخص من المرحلين حول العالم بسبب الحروب، نصفهم من الأطفال. ويقدر أن ما يزيد على مليوني طفل قد لقوا حتفهم في المنازعات التي نشبت في العقد الماضي، وإن (٦) ملايين آخرين أصيبوا بجروح. ويعيش أطفال في (٨٧) بلداً بين (٦٠) مليون لغم أرضي. ويعمل اكثر من (٣٠٠) الف طفل في الوقت الحاضر جندوا حول العالم، ويقل عمر كثيرين منهم عن عشر سنوات. وتسبب مرض "الإيدز" في مقتل اكثر من (٣,٨) مليون طفل، وأصبح (١٣) مليوناً آخرين أيتاماً بسببه. وهناك ما يقدر بـ (١,٢) مليار شخص على نطاق العالم يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً، نصفهم من الأطفال. ويموت (١٠) ملايين طفل دون الخامسة سنوياً، معظمهم من سوء التغذية ومن أمراض يمكن الوقاية منها.

وفي مراجعة لإحصائيات ترصد أحوال "الطفل العراقي"، نشرتها هيئات ومنظمات ومراكز أبحاث عراقية ودولية، علماً إن الأطفال والمراهقين دون سن (١٨) سنة يشكلون نسبة (٤٠ –٥٠)٪ من مجموع سكان العراق، بمعنى إن هذه الاحصائيات تشمل حوالي (١٢ –١٣) مليون طفل ومراهق في العراق، وجدت الآتي:

❖ إن طفلاً واحداً من بين كل ثمانية أطفال في العراق يولد بعجز خطر، وإنه قد يموت قبل سن الخامسة، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم. وإن ربع أطفال العراق يعانون من أمراض سوء التغذية

❖ إن (٥٦٪) من المصابين بأمراض السرطان في العراق هم من الأطفال تحت سن الخامسة بالمقارنة مع نسبة (١٣ ٪) قبل (١٥) سنة. وهذه الاصابات هي واحدة من نتائج استخدام الجيش الأمريكي لـ (٣٠٠) طن من اليورانيوم المنضب في حرب الخليج الأولى ١٩٩١ وما يزيد على الإلف طن من اليورانيوم خلال الأيام الثلاثة الاولى من الهجوم على العراق في العام ٢٠٠٣ .

❖ سجلت في حزيران ٢٠٠٣ أي بعد شهرين من احتلال العراق أكثر من (٢٠٠٠) حالة تيفوئيد، وارتفاع معدلات الإصابة بالإسهال والكوليرا والدزنتريا والتيفوئيد بمعدل (٢,٥) مرة عما كانت عليه في الوقت نفسه من العام ٢٠٠٢، كما انتشرت أمراض معدية أخرى، كالسل والتهابات الكبد الوبائي والسحايا الدماغية وذات الرئة والحمى السوداء والملاريا والسرطان والسكري والتشوهات الولادية والعلل العصبية والعضلية الوخيمة.

❖ عشية الحرب الأخيرة في العام ٢٠٠٣م، قدرت احصائيات وجود (٥) ملايين و (٣٠٠) ألف طفلاً يتيماً، وقرابة (٩٠٠) ألف من ذوي الإحتياجات الخاصة، من المعاقين جسدياً وعقلياً، وأكثر من مليون ونصف المليون أرملة، عدا مئات الآلاف من المطلقات. وكانت أغلب تلك النساء يقمن بإعالة أطفالهن، الذين شكلوا نحو (٧) ملايين طفلاً، وجميع هؤلاء يعيشون بمستوى مادي متردي جداً. ولم تتوفر لتلك الأسر موارد مالية منتظمة، ولا برامج محددة وثابتة لإعانتها. وإن أعداد هؤلاء الأيتام هي في تزايد يومي نتيجة أعمال الاغتيالات والتفجيرات.

❖ ضاعفت الحرب الأخيرة في العام ٢٠٠٣من مستويات المعضلة النفسية والعقلية، التي كانت سائدة سلفاً في العراق عشية الحرب، مسببة إزدياد أعداد الأطفال العراقيين الذين يعانون حالات الصدمة، والخوف، والقلق، والإكتئاب، والضغط النفسي، والكوابيس، والتبول اللاإرادي، والتي يمكن أن تنعكس على شخصيات الأطفال وتدوم لفترات طويلة، ومن نتائجها جنوح الأطفال،والسلوكية العدوانية، والعنف، وإنتشار الجرائم.

❖ إن من بين (١٠٠٠) طفل عراقي تم دراستهم، وجد ان (٨٩٪) منهم لا يحملون في أذهانهم سوى مصطلحات مثل: السلاح، والرصاص، والمتفجرات، وأن (٩٢٪) يواجهون معوقات في التعليم بسبب الأجواء السائدة من الخوف وعدم الأمان، وأن الخوف من الاختطاف كان السبب الرئيسي للتعثر في تعليم ما نسبته (٦٤ ٪. وطبقاً لهذه الدراسة، فإن (٥٠ ٪) من الأطفال العراقيين وصلوا إلى حالة حرجة من الخوف قد تسفر عن (تأخر عقلي) في حالة عدم علاجهم. كما إن هناك (٩) أطفال تعرضوا للخطف من بين كل (٥٠) طفلاً في العراق، وإن (١٨٪) يعانون الشلل المؤقت والحركات اللاإرادية والصمم المؤقت والهستريا وأمراض نفسية وبدنية أخرى.

❖ وفي احصائية صادرة من وزارة المهاجرين والمهجرين في بغداد نشرت قبل ايام، يوجد اليوم (٤٣) ألف عائلة عراقية مهجرة داخل بغداد وحدها. وبحساب بسيط نستطيع الاستنتاج بأن هناك ما لا يقل عن (١٠٠) الف طفل مهجر اليوم في عاصمة العراق يعانون من مشاعر الفزع والضياع والصدمة النفسية!

❖ إن نصف الأطفال الذين هم بعمر التسجيل في المدارس العراقية لا يداومون الآن، وتزداد النسبة في حالة الإناث منهم، إذ باتت أيام الغياب من المدارس تزيد على أيام الدوام والتعليم، وزاد الأمر سوءاً غياب المدرسين ومغادرتهم العراق حرصاً على سلامتهم. ويقدر وجود مليون طفل متسرب من المدارس في العراق، ونفس العدد من الأطفال المعاقين والنازحين، و (٨٠ ٪) من المدارس في العراق بناياتها غير لائقة تماماً لممارسة العملية التربوية، كما إن (٥٠ ٪) من المدارس تعاني من شحة المياه الصالحة للشرب ولا تتوفر فيها الخدمات الأساسية الضرورية.

وفي مقابل كل هذه المعطيات الرقمية الى إجراء مقارنة ذهنية سريعة بين ما أختزنه في ذاكرتي من تصورات عما ينبغي أن يكون عليه عالم الطفولة، وبين ما هو كائن فعلاً في أرض الواقع البشري، فوجدتني أمام استنتاج محدد: إن عالم الكبار يعيد انتاج رذائله على الدوام، والأطفال حتماً هم الوارثون لها لأنهم كبار الغد !

فأمام ركام هذا التدمير السادي الذي لحق بحقوق الطفولة العالمية من جراء الانفاق الهذياني لرأسمالية الحروب، يقف الطفل العراقي عابثاً بقنبلة غير منفلقة، أو منقباً في الأزبال عن بقايا طعام، أو متسولاً في شوارع نخرتها السيارات الملغمة، أو في أحسن الأحوال يلهو ببندقية ألعاب يقتل بها أعداءاً افتراضيين! هكذا أفرغت قيمة الطفولة من مضامينها الارتقائية الكامنة، وتحولت الى هيكل بدني خاوي إلا من آلام نفسية ونزعات عنفية باحثة عن التفريغ.

وليس لي هنا إلا أن أعيد إلى الأذهان عمق التحليل المادي التأريخي لجدلية التطور الاجتماعي. فالرأسمالية المتوحشة المعاصرة تقتات في أرباحها وترفها الاسطوري على افتعال الحروب والأزمات والكوارث وإدامتها بكل ما تنطوي عليه هذه الادامة اللاعقلانية من تدمير لحقوق الإنسان الأساسية وهتك لكرامته ومسخ لصحته النفسية؛ إلا إنها من جانب آخر، توظف أقصى حدود تفكيرها "العقلاني" لإدامة وتطوير الأنساق التركيبية لبنيتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. إنها تصنع الشر بأدوات خيرة، ثم تعود لتصنع الخير بأدوات شريرة!

لكن عظمة هذه الجدلية وأفقها التأريخي الواعد والمنفتح على آفاق تغيير العالم وإصلاحه على الدوام، لا تصمد للحظة أخلاقية واحدة أمام راهنية عذابات الطفولة العراقية، وأمام ازدحام الألم البشري واحتقانه في ملامح طفل عراقي صار متشبعاً بفكرة أن هدير الطائرات وعصف المتفجرات ورسائل التهديد والتهجير وتبعثر الأشلاء البشرية في الشوارع، إنما تشكل جميعاً الصورة الوحيدة الآنية لهذا العالم الذي وجد نفسه فيه!

ولكن ماذا عن الشخصية المستقبلية لهذا الطفل؟ وماذا عن ادراكاته المتوقعة للعالم لاحقاً؟!

إن النزعة الأنانية للرأسمالية العولمية في احتكار الثروات ورؤوس الأموال وتكديسها وتوظيفها بأكثر الوسائل عدمية ووحشية ضمن آلية شمولية غامضة الحدود والغايات، لا تولد في الضفة الأخرى إلا مزيداً من الألم النفسي المحتقن في مشاعر ملايين البشر المساقين من أزمة الى أزمة، ومن عنف الى عنف، ومن حرمان الى حرمان.

وفي مقابل ذلك، إذا كانت النزعة الثورية الجمعية لإصلاح هذا الخلل البنيوي في الحضارة البشرية، قد تراجعت في الوقت الحاضر إلى حدود الشك والعجز وارتباك البصيرة نتيجة نجاح الجهود العبقرية التي بذلتها الرأسمالية لاقتحام المسافة السببية المنطقية في النفس البشرية بين عنصري "الشعور بالحرمان" و "سلوك الاحتجاج والثورة"، وإغراقها لهذه المسافة بعوامل الخوف واليأس وضمور الوعي الاجتماعي؛ فإن مفهوم "الثورة" بوصفها سلوكاً سيكولوجياً باحثاً عن التوازن له مساراته على الصعد الفردية والجمعية والاجتماعية، وله تفاعلاته الموقفية الجدلية مع عناصر المكان والزمان، من المرجح أن يتخذ مسارات مستقبلية أكثر تعقيداً وتشابكاً من الناحيتين النظرية والعملية، وسيجد له تموضعات وتمظهرات أكثر جدةً وعمقاً من الناحيتين المعرفية والانفعالية. ولعل جيل الأطفال المقهورين في العراق الحالي لن يكون خارج هذا الاطار، إذ تشير الملاحظات اليومية الملموسة إلى احتمالية توافر (٤) عناصر من بين عناصر أخرى في عقلية الطفل العراقي، يجب الانتباه لتطور مساراتها لاحقاً:

١- ارتبطت كل من فاشية النظام السابق، والاحتلال الأمريكي، والدين السياسي، في وعيه بالرعب والحرمان وافتقاد الأمان وفقدان الأحبة.

٢- تنامى شعوره ووعيه بالهوية الوطنية العراقية على نحو ملفت للنظر بالمقارنة مع الأجيال السابقة، ما دامت هذه الهوية تشكل حلاً دفاعياً يمنحه متعة الانتماء لرمز يزوده بقيمة تجريدية عالية للذات بمواجهة التهشيم اليومي لكل مظاهر الحياة السوية حوله.

٣- ترسّب عفوياً في "لاشعوره" أن ثمة مسافة شاسعة تصل حد الهوة بين أسرته ومجتمعه المحلي من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى، والتي تلاشت الى حد كبير واضمحلت أدواتها المؤثرة في ادراك الناس، باستثناء مظاهرها المسلحة الرثة المتداخلة بغموض مع نشاط الجماعات المسلحة المنفلتة والمخترقة لأجهزة الدولة نفسها. وأدى ذلك، بمنظور علم النفس الادراكي الاجتماعي، الى نشوء صورة نمطية في العقل الباطن للطفل العراقي مفادها إن لا مقدسات تحمي أي حكومة من احتمالات التغيير وإن كان بالقوة والفوضى. وهذه واحدة من أهم عناصر التفكير الثوري بصرف النظر عن المنظومة القيمية التي تقف خلفه.

٤- تراكمت في أعماقه نزعات توترية عنفية باحثة عن التفريغ، بفعل الإحباط الحاد الذي تعرضت له حاجاته الطبيعية للأمان والانتماء، مما قد يدفعه للتعبير عن هذه الانفعالات المكبوتة في مراحل لاحقة من حياته بأساليب بناءة أو هدامة حسب مقتضيات وخصائص الموقف الاجتماعي الذي ستتسم به تلك المراحل.

إن التمعن بنتائج الامتزاج الدينامي المحتمل لهذه العناصر الأربعة (المعرفية –الانفعالية) في شخصية الطفل العراقي الحالي، يقود الى سؤال احتمالي لا يخلو من الأمل :

هل يصبح جيلُ الأطفال العراقيين المقهورين الحالي، جيلَ العراقيين الثوريين غداً، الباحثين عن تغييرات عدالوية الطابع مستمدة من نبذ كل ما هو احتكاري وغيبي في معالجة الأزمات الواقعية المتأصلة في وجودهم الاجتماعي؟!، مع التوكيد إن مفهوم "الثورية" هنا له دلالاته السياسية والنفسية القابلة للتطور والانفتاح على مديات جديدة بتجدد التأريخ وتراكم خبرات البشر وتعقد أصناف القيود التي تحد من تفتحهم الحر؛ وهو بذلك مفهوم شامل يستوعب حتى "الاصلاح الجذري" ذي الطابع السلمي.

إن البنية الحضارية العقلانية للمجتمع العراقي، وقاعدة الظلم الاجتماعي الواسعة فيه، توفران كل الامكانيات الموضوعية لنمو الاتجاهات الفكرية المؤمنة بمشتركية الحقوق والثروات والمصير. وإذا كانت التيارات اليسارية العراقية التقليدية قد دخلت في غيبوبة الاحتضار لأسباب لا مجال لبحثها الآن، فإن الدفاع المستميت الذي تبديه الشخصية العراقية في الوقت الحاضر عن خصائص الاعتدال والتسامح والتنوير فيها، ضد ظلامية التحالف الهش بين الرأسمالية العسكريتارية العابرة للقارات والدولة الثيوقراطية المحلية، يفضي الى ضرورة التمسك بالسؤال الاحتمالي السابق، وجعله إطاراً نظرياً هادياً لفلسفة الممارسة لدى التيارات اليسارية العراقية القادمة.

تدلنا التجارب البشرية الحية ونتائج الدراسات الاجتماعية الموثقة، إن العذابات الانفعالية ذات الأساس اللاعقلاني في حياة الفرد والجماعة، يمكن أن تولد سموا أخلاقياً ذا تعبيرات وسلوكيات عقلانية لديهم في ظروف معينة. فالتأريخ البشري لم تصنعه النوايا الحسنة المباشرة وحدها، كما لم يصنعه التشاؤم وحده. وكل ما كان يبدو مستحيلاً في عصر ما، أصبح بديهياً في عصور أخرى لاحقة.